ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية ـ دراسة تحليلية في إطار العلوم السياسية والعلاقات الدولية

د. إسماعيل أحمد الأشهب*
أستاذ العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سوق الأحد جامعة الزيتون ، ليبيا.
Ahmedesmal97@gmail.com
تاريخ الارسال 2026/2/3م تاريخ القبول 2026/3/3م

International Responsibility for Environmental Damage: An Analytical Study within the Framework of Political Science and International Relations

Dr. Ismail Ahmed Al-Ashhab

Abstract

This study examines the issue of holding international actors accountable for environmental degradation from an analytical perspective that merges political science and international law. It proceeds from a fundamental hypothesis that the faltering of accountability mechanisms is not exclusively due to technical or legislative shortcomings, but rather reflects a profound lack of political will and an imbalance of power between the industrialized Global North and the developing Global South. The research employs analytical and historical methodologies to trace the evolution of concepts related to environmental obligations, demonstrating that current legal outputs are the product of complex diplomatic bargaining rather than merely normative responses. The study concludes that overcoming the current stalemate requires shifting toward approaches focused on collective risk management and activating environmental diplomacy as an alternative to traditional litigation frameworks.

Keywords: Global Accountability, Ecological Degradation, Diplomatic Relations, National Sovereignty, Climate Justice.

المستخلص:

تناقش هذه الدراسة إشكالية تحميل الفواعل الدولية التبعات الناجمة عن التدهور البيئي، وذلك من منظور تحليلي يمزج بين العلوم السياسية والقانون الدولي،

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

وتنطلق من فرضية أساسية ترى أن تعثر آليات المساءلة لا يرجع حصرا إلى قصور في القواعد الفنية أو التشريعية، بل يعكس في جوهره غياب الإرادة السياسية واختلالا في توازنات القوة بين دول الشمال الصناعي والجنوب النامي. وتعتمد الدراسة على المناهج التحليلية والتاريخية لتتبع تطور المفاهيم المرتبطة بالالتزامات البيئية، مبرهنة على أن المخرجات القانونية الحالية هي نتاج مساومات دبلوماسية معقدة وليست مجرد استجابات معيارية بحتة، وتخلص إلى أن تجاوز حالة الجمود الراهنة يتطلب الانتقال نحو مقاربات تركز على إدارة المخاطر الجماعية وتفعيل الدبلوماسية البيئية كبديل عن أطر التقاضي التقليدية التي أثبتت قصورها.

الكلمات المفتاحية: المساءلة العالمية، التدهور الإيكولوجي، العلاقات الدبلوماسية، السيادة الوطنية، العدالة المناخية.

المقدمة :

تشهد بنية النظام العالمي المعاصر تحولات عميقة ومتسارعة، حيث فرضت التهديدات غير التقليدية، وفي طليعتها التدهور الإيكولوجي المستمر، إعادة صياغة جذرية للمفاهيم الاستراتيجية الكلاسيكية المرتبطة بالأمن القومي والسيادة المطلقة. وفي خضم هذه التحولات، تتبلور مسألة إلزام الفواعل الدولية بتحمل تبعات التجاوزات البيئية كإحدى أعقد المعضلات التي تواجه المجتمع الإنساني في القرن الحادي والعشرين. وتنبثق هذه التعقيدات من كون القضية تمثل نقطة تقاطع حرجة تتصادم عندها المصالح التنموية والاقتصادية للدول مع الالتزامات المعيارية والواجبات الأخلاقية تجاه الأجيال القادمة وحقها في بيئة سليمة (1).

المسار التاريخي لتطور الأطر الناظمة لحماية كوكب الأرض لم يتسم بالطابع الاستباقي، بل جاء في معظمه في صيغة ردود أفعال متأخرة إزاء كوارث كبرى هزت الضمير العالمي. وقد شكلت سوابق تاريخية محددة، بدءا من النزاعات الحدودية حول الانبعاثات الصناعية في النصف الأول من القرن العشرين، ووصولا إلى الحوادث النووية والتسربات الكيميائية والإشعاعية العابرة للقارات، محطات مفصلية دفعت نحو ضرورة بلورة آليات واضحة لتحديد الجهات المسؤولة وضمان جبر الأضرار الناتجة عن تلك الأنشطة ذات الطابع الخطير (2).

غير أن الطبيعة الفريدة والمستحدثة للضرر البيئي تجعله متمردا على القوالب التقليدية التي أسست عليها مفاهيم المساءلة وجبر الأضرار في الفقه التقليدي. فهذا النوع من الضرر يتسم غالبا بكونه عابرا للحدود الجغرافية والسياسية، وتراكميا يمتد

تأثيره لعقود زمنية طويلة، فضلا عن تداخل مسبباته وتعدد مصادره، مما يجعل من إثبات روابط السببية وتحديد نطاق التعويض تحديا منهجيا وتقنيا بالغ الصعوبة يتيح للكثير من الدول التملص من التزاماتها (3).

ويزداد المشهد تعقيدا عند إدماج أبعاد العدالة التوزيعية والإنصاف التنموي في صلب النقاش الدائر. فقد أضحى مبدأ تباين الالتزامات وتشاركها ركيزة أساسية في أروقة الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وهو ما يثير إشكاليات حيوية حول كيفية التوزيع العادل للأعباء بين الدول الصناعية الكبرى، التي تتحمل عبء الإرث التاريخي الأكبر للتلوث المتراكم، والدول النامية الساعية نحو اللحاق بركب التنمية وتأمين احتياجات شعوبها الأساسية للنجاة من الفقر. هذا البعد يضفي طابعا سياسيا واقتصاديا شديد الحساسية على المباحثات المتعلقة بمعايير فرض الالتزامات وآليات تنفيذها ومراقبتها (4).

انطلاقا من هذا الواقع متعدد الأبعاد، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة تفكك الارتباط العضوي بين المنطلقات النظرية للمساءلة في البيئة الدولية وتطبيقاتها الفعلية في مسرح السياسة العالمية، ويهدف البحث إلى تشريح المعوقات الهيكلية التي تمنع تفعيل أدوات الإنفاذ، مع تسليط الضوء على أدوار القوى المهيمنة في هندسة هذا النظام بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، تمهيدا لاستشراف مسارات أكثر جدوى وموثوقية لحوكمة الشأن البيئي العالمي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمركز الإشكالية المحورية لهذا البحث حول التناقض الصارخ بين التطور النسبي الملحوظ في الأطر التشريعية الدولية المعنية بالشأن البيئي، وبين العجز الهيكلي عن إنفاذ هذه القواعد وتطبيق مسارات مساءلة ناجعة على أرض الواقع. فعلى الرغم من تراكم المواثيق والاتفاقيات، يصطدم التطبيق العملي دوما بعقبات سياسية وفنية تحول دون تحقيق العدالة البيئية المرجوة (5).

تتجلى أبعاد هذه الإشكالية في فجوة عميقة تفصل بين النص المعياري المثالي والممارسة البراغماتية للدول، حيث تفتقر المنظومة العالمية إلى سلطة فوقية قادرة على إلزام الدول المسببة للتدهور الإيكولوجي بتحمل مسؤولياتها بشكل حاسم. وتبرز هنا إشكالية توظيف الصعوبات التقنية، كتعقيدات إثبات السببية وتقدير الخسائر غير الملموسة، كذرائع سياسية للتهرب من الالتزامات. كما يشكل الانقسام البنيوي بين دول

الشمال والجنوب حول آليات تقاسم الأعباء والمسؤولية التاريخية حاجزا منيعا يمنع التوصل إلى توافقات ملزمة وقابلة للتنفيذ (6).

وبناء على الطرح المتقدم، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة في التساؤل الآتي:
إلى أي مدى تسهم توازنات القوة والاعتبارات السياسية والاقتصادية في تعطيل آليات المساءلة الدولية عن التدهور البيئي، وكيف يمكن تطوير مسارات بديلة تتجاوز القصور الحالي في ظل تركيبة النظام الدولي الراهنة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل المركزي مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

أولا: ما هي المرتكزات النظرية والسياسية التي قادت إلى تشكيل المفهوم الحالي للالتزامات البيئية في الساحة العالمية.

ثانيا: ما طبيعة التحديات والعقبات المنهجية والسياسية التي تعترض مسار تطبيق القواعد التقليدية للمساءلة في مواجهة الكوارث الإيكولوجية المستحدثة.

ثالثا: كيف تؤثر الفجوة التنموية والصراع على الموارد والمكتسبات بين دول الشمال والجنوب في تشكيل مفاوضات المناخ والبيئة.

رابعا: ما هي البدائل المتاحة والآليات الدبلوماسية والاقتصادية التي يمكن الركون إليها لضمان تحقيق العدالة وتفعيل الرقابة بعيدا عن التعقيدات القضائية البحتة.

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث بشكل رئيس إلى تفكيك النسق السياسي والبراغماتي الذي يهيمن على منظومة إقرار الالتزامات المتعلقة بالبيئة. ويسعى لتحقيق هذا الهدف الشامل عبر جملة من الأهداف الفرعية المتمثلة في:

أولا: تتبع المسار التطوري لمسألة تحمل التبعات البيئية، وبيان كيف أن هذا المسار كان انعكاسا دقيقا لتغير موازين القوى وليس مجرد استجابة تلقائية للأزمات.

ثانيا: تحليل ديناميكيات الصراع والمساومة بين مختلف الأطراف الفاعلة، من دول متقدمة ونامية وشركات عابرة للحدود، لتفسير أسباب التعثر المستمر في إنفاذ المقررات الدولية.

ثالثا: تقييم مدى كفاءة الآليات الحالية المعنية بالرصد والمحاسبة، وتعرية الثغرات التي تسمح للكيانات الملوثة بالتهرب من التزاماتها التاريخية والحالية.

رابعا: استشراف وصياغة مسارات بديلة، ترتكز على أدوات الدبلوماسية الخضراء والمحفزات الاقتصادية، لتأسيس نموذج مساءلة يتسم بالواقعية والقابلية للتنفيذ.

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من زاويتين متكاملتين، علمية وعملية، بالإضافة إلى الدافع المعرفي والأكاديمي.

على الصعيد العلمي، تسعى الدراسة إلى إحداث مقاربة نوعية في الأدبيات العربية من خلال تحرير النقاش حول المسائل البيئية من الأطر القانونية الجامدة، ووضعه في سياقه الطبيعي كمتغير أساسي في علم السياسة والعلاقات الدولية. فالبحث يغوص في ديناميكيات القوة وتضارب المصالح الوطنية التي توجه سلوك الفواعل الدولية، مقدما بذلك إسهاما تحليليا يفسر أسباب الشلل المؤسسي ويشرح أبعاد الفجوة القائمة بين الالتزامات المكتوبة والممارسات الفعلية على مسرح الأحداث (7).

أما على الصعيد العملي، فإن المخرجات التحليلية لهذا الجهد البحثي توفر أدوات إدراكية وتطبيقية قيمة لصناع القرار والمفاوضين والدبلوماسيين في المحافل المتعددة الأطراف. فمن خلال الفهم الدقيق للمنطق السياسي الحاكم لمواقف الدول الكبرى، يمكن للوفود المفاوضة، لاسيما الممثلة للدول النامية، صياغة تكتيكات دبلوماسية أكثر مرونة وفعالية، تتجاوز الخطابات المثالية وتتعامل بواقعية مع توازنات المصالح ومكامن الضغط.

ولم يكن الخوض في الجذور السياسية للأزمات البيئية ترفا أكاديميا، بل هو متطلب حتمي لتفكيك حالة الجمود التي تنذر بعواقب كارثية على مستقبل الوجود الإنساني. إن محاولة معالجة القصور المتراكم عبر إضافة نصوص جديدة دون تفكيك عقدة غياب الإرادة السياسية تعد محاولة غير مكتملة، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لوضع المشرط التحليلي على مواطن الخلل الحقيقية في بنية التفاعلات الدولية.

حدود الدراسة:

تتأطر هذه الدراسة ضمن محددين أساسيين، ينسجمان مع طبيعة الظاهرة المدروسة في حقل العلاقات الدولية:

الحدود المكانية (الجغرافية والمؤسسية): تتسم هذه الدراسة بطابعها العالمي ، إذ لا تنحصر في حيز جغرافي لدولة بعينها، بل تتخذ من "النظام الدولي" ككل مسرحاً لها. وتركز مكانياً ومؤسسياً على ساحات الدبلوماسية المتعددة الأطراف، والمحافل الأممية المعنية بالبيئة والمناخ، مع تسليط الضوء التحليلي على الديناميكيات الجيوسياسية والانقسام الهيكلي بين تكتلات "دول الشمال" الصناعي المتقدم، و"دول الجنوب"

النامي، بالإضافة إلى أدوار القوى الصاعدة (مثل مجموعة البريكس) في إعادة تشكيل هذه المساحات التفاوضية.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة حقبة "التنظيم الدولي المعاصر" للشأن البيئي؛ حيث تتتبع الجذور التاريخية لتبلور مفاهيم المساءلة البيئية منذ النصف الثاني من القرن العشرين (الذي شهد انطلاق المؤتمرات الأممية الكبرى وتأسيس الدبلوماسية الخضراء)، وصولاً إلى العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين. ويركز التحليل بشكل مكثف على التفاعلات الراهنة (بما في ذلك مرحلة ما بعد اتفاق باريس للمناخ)، لفهم واقع التعثر الحالي واستشراف المسارات المستقبلية في ظل التحولات الجيوسياسية المعاصرة.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن : تعثر آليات المساءلة الدولية عن الأضرار البيئية وضعف إنفاذ مقرراتها لا يرجعان في المقام الأول إلى وجود فراغ تشريعي أو قصور في القواعد الفنية والقانونية، بل هما انعكاس مباشر لغياب الإرادة السياسية، واختلال توازنات القوة، وتغليب لغة المصالح الاقتصادية والسيادية. ويتعمق هذا التعثر بفعل الانقسام الهيكلي وصراع النفوذ بين دول الشمال الصناعي الساعية للحفاظ على هيمنتها ومكتسباتها، ودول الجنوب النامي المتمسكة بحقها في التنمية؛ مما يحول مسار المحاسبة البيئية من إطار قانوني ملزم إلى مجرد ساحة للمساومات الدبلوماسية والتعهدات الطوعية.

ويمكن تفريع هذه الفرضية الأساسية إلى فرضيتين فرعيتين:

الفرضية الفرعية الأولى :كلما زاد التفاوت الهيكلي واختلاف الرؤى التنموية (بين الشمال والجنوب)، زادت محاولات تسييس القضايا البيئية وتفريغ المعاهدات من محتواها الإلزامي الرادع.

الفرضية الفرعية الثانية :إن التحول نحو آليات "الدبلوماسية الخضراء" التيسيرية والمحفزات الاقتصادية، كبديل عن أطر التقاضي التقليدية الصارمة، من شأنه أن يفتح مسارات أكثر مرونة وواقعية لتجاوز عقدة "السيادة الوطنية" وتفعيل الإدارة الجماعية للمخاطر البيئية.

منهجية البحث:

لمقاربة هذه الإشكالية المتشعبة، تم الاعتماد على حزمة من المناهج العلمية المتكاملة التي تتناسب مع طبيعة الموضوع، يتصدرها المنهج التحليلي الذي استخدم لتفكيك

الظاهرة المدروسة إلى عناصرها الأولية، وفحص النصوص والاتفاقيات الدولية في ضوء نظريات العلاقات السياسية لفهم الأبعاد الكامنة خلفها، كما تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع التطور الزمني للمفاهيم والقواعد المتعلقة بالموضوع، والوقوف على المحطات المفصلية التي أسهمت في تشكيل المشهد الراهن، وجرى الاستعانة بمنهج تحليل النظم لفهم طبيعة التفاعلات بين مخرجات النظام الدولي والبيئة المحيطة به، وكيفية تأثير المدخلات السياسية والاقتصادية في صياغة القرارات البيئية العالمية (8)، وقد استند الجهد البحثي في جمع المادة العلمية إلى مسح شامل للمصادر والمراجع الأصيلة، والوثائق الرسمية، والدوريات الأكاديمية المحكمة ذات الصلة.

الدراسات السابقة :

عند استقراء التراث المعرفي الذي قارب مسألة الأضرار البيئية، نلحظ بوضوح تنوعاً في زوايا التناول، بيد أن إخضاع هذه الأعمال لمشرط النقد التحليلي يضع أيدينا على مساحات وفجوات بحثية تستحق الوقوف عندها طويلاً.

ففي حين انشغلت شريحة واسعة من الأدبيات بالتأصيل الفقهي والتاريخي لالتزامات الدول، نجد أن دراسة (بن سليمان عبد المالك، 2018) قد وجهت بوصلتها نحو تفكيك البنية القانونية للقواعد البيئية، منطلقة من فرضية ترى أن معالجة الخلل الراهن تتطلب بالدرجة الأولى إحكام لغة التشريعات وسد ثغراتها القانونية. وفي مسار متصل لكنه أكثر ميلاً للجانب الفني، ركز (عبد الله العليمات، 2017)على العقبات الإجرائية، مبرزاً المعاناة الحقيقية في مسألة إثبات علاقة السببية وتقدير حجم التعويضات في قضايا التلوث العابر للحدود، ليخلص إلى اقتراح آليات تحكيمية متخصصة قادرة على تعويض حالة العجز الواضح في أروقة القضاء الدولي التقليدي.

ولم تقتصر الجهود البحثية على أوقات السلم، حيث حازت البيئة في زمن الصراعات على اهتمام خاص، وهو ما تجلى بوضوح في إسهامات (نورا عبد الله الحمد، 2023) التي حاولت قياس مدى قدرة قواعد القانون الدولي الإنساني على تحييد الطبيعة وإبعادها عن مسارح العمليات العسكرية، كاشفةً عن ضعف بنيوي في أدوات الردع والمحاسبة عن الانتهاكات الجسيمة. أما فيما يخص التحولات المناخية المعاصرة، فقد تصدى (محمد عادل عسكر، 2020) لمعضلة إدماج ظاهرة الاحتباس الحراري ضمن أطر المساءلة، موضحاً كيف أربك هذا المتغير مفهوم "الضرر المباشر" الكلاسيكي، ومنافحاً عن فكرة التضامن الجماعي كبديل أكثر واقعية من مبدأ المسؤولية الفردية المجردة للدول.

والحقيقة أنه رغم القيمة العلمية الوازنة التي قدمتها هذه اللبنات في بناء الهيكل المعياري للمساءلة البيئية، إلا أنها -في أغلبها- ظلت حبيسة الجلباب القانوني والمقاربات الوصفية، فقد تعاملت تلك الأدبيات مع الإشكالية وكأنها مجرد "أزمة نصوص"، مغفلةً المحرك الأساسي للأحداث والمتمثل في الطبيعة الفوضوية للنظام العالمي وحسابات القوة العسكرية والاقتصادية.

ومن هنا بالتحديد تنبثق الفجوة التي يسعى بحثنا الراهن لسدها؛ فنحن نرى استحالة تقديم تفسير مقنع لهذا العجز المزمن في إنفاذ الاستحقاقات البيئية بعيداً عن نظرية المصالح القومية وصراع النفوذ بين المركز والأطراف. وهو ما يدفعنا في هذه الدراسة لإخراج القضية من قاعات المحاكم الافتراضية، وإعادة زرعها في تربتها الطبيعية داخل حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أملاً في تقديم مقاربة شاملة تقرأ الواقع كما هو على رقعة الشطرنج الدولية، لا كما ينبغي أن يكون في بطون الكتب القانونية.

المبحث الأول ــ التأصيل النظري والسياسي للمساءلة الإيكولوجية في العلاقات الدولية:

يشكل تنزيل القضايا البيئية ضمن الحقل النظري لعلم العلاقات الدولية خطوة إبستمولوجية ضرورية لتجاوز القصور التحليلي الذي تتسم به المقاربات القانونية الصرفة. فمنظومة الإلزام وتحمل التبعات لا تنبثق من فراغ تشريعي محايد، بل تتبلور في رحم التفاعلات السياسية المعقدة، وتخضع لمنطق توازنات القوى وهندسة المصالح بين الفواعل الدولية. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة الماسة لاستدعاء النظريات الكبرى المفسرة للسلوك الخارجي للدول، بغية فهم الدوافع العميقة التي تجعل من تطبيق المعايير الحمائية ساحة للتجاذب والصراع تارة، وللتعاون الحذر تارة أخرى، وكيف تتحول البيئة من قضية بقاء إنساني إلى متغير في معادلة القوة العالمية.

المطلب الأول ــ المقاربات النظرية المفسرة للسلوك البيئي الدولي:

الفرع الأول ـ المقاربة الواقعية وتسييس الالتزامات البيئية:

أولاً ـ الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وتقديس السيادة:

تنطلق المدرسة الواقعية في تحليلها للشأن البيئي العالمي من مسلماتها الكلاسيكية المتمثلة في الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وغياب سلطة مركزية عليا تحتكر حق الإكراه الشرعي وتجبر الدول على الامتثال. ووفقا لهذا المنظور، تتعامل الدول مع

مقررات الحد من التدهور الإيكولوجي بحذر شديد وتوجس، حيث تنظر إليها كمحددات قد تقيد سيادتها الوطنية وتتدخل في قراراتها الداخلية، مما يكبح معدلات نموها الصناعي والاقتصادي الذي يمثل العصب الرئيس لقوتها الشاملة وقدرتها على البقاء في بيئة دولية تنافسية (13).

ثانياً ـ هاجس المكاسب النسبية والمباريات الصفرية:

ويبرز في هذا الإطار مفهوم "المكاسب النسبية" كمعرقل أساسي لجهود التعاون. فالدول، لاسيما القوى الصناعية الكبرى، لا تقيم الاتفاقيات المناخية أو البيئية بناء على ما ستحققه من نفع عام للبشرية، بل بناء على مقارنة تكلفة الالتزام بهذه الاتفاقيات مع ما قد يجنيه المنافسون الاستراتيجيون من مزايا في حال تهربهم منها. هذا التوجس المتبادل يحول المساعي الحمائية إلى "مباريات صفرية"، حيث يُنظر إلى أي قيد بيئي صارم يفرض على قطاع الطاقة أو الصناعة، على أنه استنزاف للقدرة التنافسية الاقتصادية والعسكرية لصالح الخصوم، مما يدفع الدول إلى تفريغ المعاهدات من محتواها الإلزامي الصارم والاستعاضة عنها بتعهدات فضفاضة تفتقر لآليات العقاب الملموسة (14).

ثالثاً ـ مأساة المشاعات ومحدودية الوازع الأخلاقي:

وتقدم الواقعية تفسيرا بنيويا لفشل المساعي الجماعية من خلال استدعاء نموذج "مأساة المشاعات" ومعضلة الركوب المجاني (Free-riding). حيث يؤدي غياب الملكية الحصرية للموارد العالمية كالغلاف الجوي والمحيطات إلى سعي كل فاعل دولي لتعظيم منفعته الذاتية عبر استنزاف هذه الموارد والرمي بنفاياته فيها، مدفوعا بقناعة راسخة أن امتناعه الفردي عن التلويث لن ينقذ المورد المشترك إذا استمر الآخرون في استغلاله، بل سيجعله خاسرا اقتصاديا. هذا السلوك الرشيد من منظور المصلحة القومية الضيقة يفرز في المحصلة نتائج كارثية على المستوى الكلي، ويثبت أن التعويل على النوايا الحسنة أو الوازع الأخلاقي في السياسة الدولية هو ضرب من المثالية المفرطة التي تتصادم بحدة مع حقائق القوة القاسية (15).

الفرع الثاني ـ الليبرالية المؤسساتية وحدود ترويض الفوضى الدولية:

أولاً ـ الاعتماد المتبادل المعقد ومواجهة التهديدات العابرة للحدود:

على النقيض من التشاؤم الواقعي، تطرح المقاربة الليبرالية، وتحديدا تيار "المؤسساتية الجديدة"، رؤية أكثر تفاؤلا تستند إلى مفهوم الاعتماد المتبادل المعقد. وترى هذه المدرسة أن التهديدات الإيكولوجية المستحدثة ذات الطبيعة العابرة للحدود تفرض على الفواعل الدولية مستوى غير مسبوق من التشابك والمصير المشترك.

فالأضرار البيئية لا تعترف بالحدود الجيوسياسية، مما يعني أنه لا يمكن لأي دولة مهما بلغت مقدراتها المادية والعسكرية أن تحصن إقليمها بقرار منفرد ضد الانبعاثات الحرارية أو التلوث الإشعاعي المتسرب من دول أخرى، وهو ما يحتم ضرورة التعاون كخيار استراتيجي للبقاء (16).

ثانياً ـ دور المؤسسات المتعددة الأطراف في بناء الثقة:

وتعول الليبرالية على دور الأنظمة الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف، كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمرات الأطراف المتتابعة (COPs)، للعب دور الوسيط القادر على خفض تكاليف المعاملات بين الدول وتوفير منصات مؤسسية دائمة للتفاوض وتبادل المعلومات الفنية الدقيقة. وتجادل هذه المقاربة بأن تكرار التفاعلات الدبلوماسية وتأسيس لجان المراقبة داخل هذه الأطر يسهم تدريجيا في بناء الثقة المتبادلة، ويقلص من حالة الغموض والخداع، ويشكل شبكة من المصالح المشتركة التي تجعل من خرق القواعد المتفق عليها أمرا مكلفا على صعيد السمعة السياسية والمكانة الدبلوماسية للدولة المارقة (17).

ثالثاً ـ إشكالية "القانون المرن" والتعهدات الطوعية:

ومع ذلك، يقر منظرو الاعتماد المتبادل بالحدود البنيوية لفاعلية هذه المؤسسات، إذ غالبا ما تضطر إلى تقديم تنازلات جوهرية لاستقطاب القوى الكبرى المترددة لضمان بقائها داخل المنظومة. وتبرز هنا إشكالية اللجوء المفرط إلى أدوات "القانون المرن" (Soft Law) الذي يتجسد في إعلانات المبادئ وخطط العمل الطوعية غير الملزمة قانونا. فرغم أن هذا النمط التشريعي يسهل عملية التوافق وتجنب عقبات التصديق البرلماني الداخلي في الدول المعنية، إلا أنه يحول الالتزام بوقف التدهور البيئي من واجب قانوني تترتب على الإخلال به جزاءات رادعة ومحاسبة صارمة، إلى مجرد تطوع أخلاقي يخضع لتقلبات المزاج السياسي وتوجهات الإدارات الحاكمة، مما يفرغ المساءلة من مضمونها الرادع ويجعلها رهينة لحسن النوايا (18).

المطلب الثاني ـ التطور المؤسسي والتباين الهيكلي في قواعد المساءلة البيئية

لم يكن مسار تبلور القواعد الناظمة لتبعات الأنشطة الضارة بالبيئة خطا مستقيما، بل اتسم بتعرجات حادة عكست الانتقال المتدرج من هيمنة الفقه التقليدي إلى واقعية الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وقد شكلت هذه التحولات استجابة براغماتية لتعقيدات المشهد الدولي وتضارب الرؤى التنموية.

الفرع الأول ـ من الفقه التقليدي إلى واقعية الدبلوماسية الخضراء:

أولاً ـ مبدأ حسن الجوار وتقييد السيادة الإقليمية المطلقة:

تأسس البنيان الأولي لمفهوم تحمل التبعات البيئية على قاعدة عرفية مستقاة من مبادئ "حسن الجوار"، والتي تبلورت سياسيا وقانونيا إثر النزاعات الحدودية المتعلقة بالتلوث الصناعي في مرحلة ما قبل صعود المنظمات الدولية الحديثة. وقد أرست تلك المرحلة مبدأ يقيد الاستخدام المطلق للسيادة الإقليمية، حيث تم إقرار عدم أحقية أي كيان سياسي في استغلال أراضيه بطريقة تلحق ضررا جسيما بمقدرات كيانات سياسية أخرى. ولم يكن هذا التحول مدفوعا بصحوة إيكولوجية بقدر ما كان محاولة لضبط التفاعلات بين الدول الصناعية المتجاورة ومنع انزلاق النزاعات الفنية إلى صراعات سياسية وعسكرية مفتوحة (19).

ثانياً ـ قصور الإطار العلاجي الكلاسيكي ومعضلة السببية:

وتطورت هذه المفاهيم لاحقا لتشمل مساحات خارج الولاية الوطنية، كأعالي البحار والمجال الجوي، غير أن المقاربة ظلت محصورة في الإطار العلاجي التبادلي، بمعنى أن المساءلة لا تنعقد إلا بوقوع ضرر مادي يمكن قياسه، وإثبات العلاقة السببية المباشرة بين مصدر محدد وضحية محددة. وقد أثبتت هذه المقاربة التقليدية قصورا فادحا وعجزا هيكليا عند اصطدامها بتعقيدات التلوث التراكمي العابر للقارات، حيث يستحيل تطبيق قواعد الإثبات الجنائي الكلاسيكي على انبعاثات تتشارك فيها آلاف المصادر الصناعية عبر عقود زمنية ممتدة، مما أتاح للكثير من الدول التملص من التزاماتها (20).

ثالثاً ـ مأسسة الالتزامات الجيلية ومبدأ الحيطة المسبقة:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين، وتحديدا مع انطلاق المؤتمرات الأممية الكبرى، تحولا جوهريا في إدارة الملف البيئي، حيث انتقل من أروقة المحاكم ولجان التحكيم الثنائية إلى قاعات الدبلوماسية الجماعية. ظهرت مفاهيم مستحدثة سعت إلى تجاوز شرط إثبات الخطأ، والتركيز بدلا من ذلك على إدارة المخاطر المشتركة. وتبلور "مبدأ الحيطة المسبقة" كأداة لشرعنة التدخلات الحمائية حتى في ظل انعدام اليقين العلمي المطلق، كما برز مفهوم "توزيع الخسائر" كبديل براغماتي عبر تأسيس صناديق تعويضية تمولها القطاعات الصناعية المستفيدة. غير أن هذا التطور واجه مقاومة شرسة أدت إلى صياغة نصوص تعاهدية تتسم بـ"الغموض البناء"؛ وهي استراتيجية دبلوماسية مقصودة لتأجيل حسم نقاط الخلاف الجوهرية وتجنب انهيار المفاوضات (21).

الفرع الثاني ـ العدالة التوزيعية وتوظيف البيئة في صراع المركز والأطراف:

أولاً ـ التفاوت الهيكلي والإرث التاريخي للتلوث:

تمثل إشكالية العدالة التوزيعية التحدي الأعمق الذي يعصف بمسارات فرض الالتزامات الدولية. فلا يمكن مقاربة السياسات الإيكولوجية بمعزل عن التفاوتات الهيكلية الصارخة التي تقسم العالم إلى شمال صناعي متقدم راكم ثرواته عبر استنزاف تاريخي غير مقيد لموارد الكوكب، وجنوب نام يكافح لتأمين الحد الأدنى من متطلبات التنمية والرفاه لشعوبه. هذا التباين يجعل من مسألة فرض التزامات بيئية موحدة أمراً يتنافى مع مبادئ العدالة، ويحول المنصات الدولية إلى ساحات لتصفية الحسابات التاريخية والاقتصادية (22).

ثانياً ـ مبدأ المسؤوليات المشتركة والتباين في الأعباء التنموية:

تتكتل الدول النامية ضمن تحالفات تفاوضية تنسيقية، وترفض بشدة فرض التزامات متساوية للحد من الانبعاثات، متذرعة بأن قواعد المساءلة يجب أن تتناسب طرديا مع حجم التلوث المتراكم تاريخيا. ويتبلور هذا الموقف في الدفع نحو مأسسة مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، وهو إقرار سياسي بوجود التزامات متدرجة تعفي الدول النامية مؤقتا من القيود الصارمة، وتربط انخراطها في جهود التخفيف بمدى التزام الدول المتقدمة بتقديم التمويل المستدام ونقل التكنولوجيا النظيفة، باعتبار ذلك حقاً تنموياً لا تنازل عنه (23).

ثالثاً ـ تسييس الأصول الإيكولوجية واستراتيجيات المساومة:

وفي المقابل، تسعى الدول الصناعية إلى تفتيت هذه الكتلة التفاوضية عبر ممارسة ضغوط ثنائية، وتصر على دمج الاقتصادات البازغة (الصاعدة) ضمن منظومة الالتزام الإلزامي، محذرة من أن إعفاءها سيفرغ أي جهد عالمي من مضمونه بالنظر إلى معدلات نموها المتسارعة. هذا الاستقطاب الحاد يحول المطالبات بالمساءلة البيئية من إطارها التقني والقانوني إلى أداة مناورة ومساومة بامتياز، حيث تستخدم الدول ممتلكاتها من الأصول الإيكولوجية الحيوية (كالغابات الاستوائية ومكامن التنوع البيولوجي) كأوراق ضغط استراتيجية لانتزاع مكاسب مالية وتنموية، مما يرسخ حقيقة أن إدارة الشأن البيئي العالمي هي في صميمها ممارسة بحتة للاقتصاد السياسي الدولي (24).

المبحث الثاني ـ معضلات التطبيق العملي وفجوة الممارسة السياسية:

تتجلى الإشكالية الكبرى في حقل الدراسات البيئية العالمية عند الانتقال من مرحلة التنظير الدبلوماسي وصياغة المواثيق إلى مرحلة التنزيل الفعلي لمسارات المساءلة. فالمشهد الدولي يكشف عن بون شاسع بين الخطاب المعياري الطموح الذي تتبناه الدول في المحافل الأممية، وبين الممارسة البراغماتية التي تحكم سلوكها على أرض الواقع. وتتأسس هذه الفجوة على بنية النظام العالمي الذي يفتقر إلى سلطة فوقية قادرة على تحويل المقررات إلى سياسات ملزمة، مما يجعل آليات الإجبار رهينة للإرادات السياسية المتقلبة ولحسابات التكلفة والعائد.

المطلب الأول ـ التحديات المنهجية وقصور آليات الإلزام التقليدية

الفرع الأول ـ تحديات الإثبات والسببية كذرائع للتهرب الدبلوماسي:

أولاً ـ معضلة إثبات رابطة السببية في التلوث التراكمي:

يصطدم تفعيل أدوات المحاسبة بعقبات منهجية قاسية تفرغ المنظومة من محتواها الرادع، وتبرز معضلة إثبات رابطة السببية كأحد أعتى هذه العوائق. فالقواعد القانونية التقليدية تشترط بشكل صارم إقامة الدليل القاطع على وجود علاقة مباشرة بين نشاط دولة معينة والضرر الحاصل في إقليم دولة أخرى. غير أن الطبيعة المعقدة للتدهور الإيكولوجي الحديث، وتحديدا في قضايا التغير المناخي والتلوث العابر للقارات، تجعل من هذا المطلب القانوني ضربا من الاستحالة العملية، إذ تتداخل مصادر الانبعاثات وتتراكم عبر عقود زمنية طويلة، مما يخلق صعوبة بالغة في فرز الحصص وتحديد حجم التجاوزات الفردية لكل فاعل دولي بدقة متناهية (10).

ثانياً ـ التوظيف السياسي للاستعصاء المنهجي والدفوع الفنية:

وتستثمر القوى الصناعية الكبرى هذا الاستعصاء المنهجي بذكاء لتفكيك المطالبات الموجهة ضدها. فبدلا من الرفض الصريح لمبدأ المساءلة، والذي قد يكلفها سياسيا وأخلاقيا أمام المجتمع الدولي، تلجأ هذه الدول إلى الاحتماء خلف الدفوع الفنية المتشعبة والتشكيك المستمر في دقة القياسات العلمية وصعوبة تقييم الخسائر البيئية غير الملموسة. ويتحول النقاش داخل أروقة التفاوض من التزام أخلاقي وقانوني بجبر الأضرار، إلى متاهة من الجدل التقني حول معايير حساب البصمة الكربونية وآليات تتبع مصادر التلوث، وهو ما يمنح الدول الملوثة مساحات مناورة واسعة للتهرب من دفع التعويضات المستحقة وإطالة أمد النزاعات دون حسم قضائي أو سياسي (2).

ثالثاً ـ صعوبة التقييم المالي للضرر الإيكولوجي غير الملموس:

ولا تقف الإشكالية عند حدود إثبات المسبب، بل تمتد لتشمل عملية التقييم المالي للضرر ذاته. فالأطر الكلاسيكية صممت أساسا للتعامل مع الخسائر المادية القابلة للقياس الاقتصادي المباشر، بينما تتسم الانهيارات الإيكولوجية، كفقدان التنوع البيولوجي أو تضرر طبقات الغلاف الجوي، بطبيعة غير عكوسة يستحيل جبرها ماليا بشكل دقيق. هذه المعضلة تدفع بالدول المتضررة إلى ساحات التحكيم دون امتلاكها لأدوات قياس موحدة يتوافق عليها المجتمع الدولي، مما يؤدي في الغالب إلى إصدار أحكام ترضية سياسية هزيلة لا تتناسب إطلاقا مع حجم الكارثة الفعلية ولا تشكل أي رادع حقيقي للسلوك المستقبلي (3).

الفرع الثاني ـ محدودية الأطر القضائية واصطدامها بالسيادة الوطنية:

أولاً ـ حاجز الولاية الاختيارية لهيئات القضاء الدولي:

تتضح محدودية النظام الراهن بشكل صارخ عند استقراء دور الهيئات القضائية الدولية، وفي مقدمتها محكمة العدل الدولية. فهذه الكيانات القضائية تصطدم بحاجز الولاية الاختيارية، حيث لا يمكن مقاضاة أي كيان سياسي أو إلزامه بالخضوع للمحاكمة في قضايا التلوث العابر للحدود إلا بموافقته المسبقة والصريحة. ومن الطبيعي في ظل سيادة عقلية المصلحة القومية أن ترفض الدول، لاسيما القوى العظمى المؤثرة اقتصادياً وعسكرياً، منح المحاكم الدولية أي ولاية إلزامية قد تعرض مؤسساتها الصناعية والاقتصادية لمساءلة مفتوحة، أو تضطرها لكشف أسرارها التكنولوجية والعسكرية خلال جلسات التقاضي العلنية (5).

ثانياً ـ التسويات الدبلوماسية وغياب التراكم الفقهي الملزم:

ويدفع هذا القصور الهيكلي الدول إلى تفضيل مسارات التسوية الدبلوماسية الثنائية أو المتعددة الأطراف على حساب المسار القضائي. فرغم أن القنوات الدبلوماسية قد تنجح أحيانا في احتواء التوترات اللحظية وتقديم بعض التعويضات المحدودة، إلا أنها تفشل في بناء تراكم فقهي وقانوني ملزم. فالتسويات السياسية عادة ما تتضمن بنودا صريحة تنفي تحمل المسؤولية القانونية وتكتفي بوصف المدفوعات المالية كمنح طوعية أو مساعدات إنسانية، وهو ما يحول دون تأسيس سوابق قانونية يمكن الركون إليها لضبط السلوك الدولي في المستقبل، ويفرغ مبدأ المحاسبة من جوهره الإلزامي (9).

ثالثاً ـ تراجع الاعتبارات الحمائية إبان النزاعات المسلحة:

وينسحب هذا العجز المؤسسي أيضا على مسألة حماية المكتسبات البيئية إبان اندلاع النزاعات المسلحة، حيث تتراجع بوضوح الاعتبارات الحمائية لصالح الضرورات العسكرية الميدانية. وعلى الرغم من وجود نصوص صريحة في القانون الإنساني تمنع استهداف الأعيان الطبيعية وتدمير البيئة، إلا أن غياب آليات الملاحقة الجنائية الفاعلة والتسييس الحاد للمحاكم الدولية يجعل من تلك النصوص مجرد توصيات مثالية يتم انتهاكها بشكل روتيني، مما يفاقم من الكلفة الإيكولوجية الباهظة للحروب، ويترك الدول النامية وحيدة في مواجهة أعباء إعادة تأهيل أراضيها المدمرة والمسممة (11).

المطلب الثاني ـ التحولات البراغماتية نحو الدبلوماسية التيسيرية وآليات السوق

أمام انسداد الأفق وعجز المقاربات الصارمة المعتمدة على الردع القضائي، شهدت هندسة التفاعلات الدولية انزياحا تدريجيا نحو تبني آليات بديلة تتسم بالبراغماتية والمرونة. وتهدف هذه المسارات المستحدثة إلى الالتفاف على عقدة السيادة عبر تفريغ الالتزامات من طابعها العقابي المباشر واستبدالها بنماذج تحفيزية وتيسيرية، وهو ما يطرح تساؤلات عميقة حول جدوى هذه البدائل السياسية ومدى قدرتها على إحداث تأثير إيكولوجي حقيقي.

الفرع الأول ـ الدبلوماسية التيسيرية ونموذج التعهدات الطوعية:

أولاً ـ تراجع آليات "الأوامر والسيطرة" لصالح المسؤولية التيسيرية:

يشهد النسق الدولي تراجعا ملحوظا لآليات "الأوامر والسيطرة" التي ميزت الحقبة الأولى من المعاهدات البيئية، لصالح تمدد مفاهيم المسؤولية التيسيرية. وترتكز هذه المقاربة على فكرة أن الانتهاكات أو الإخفاق في تحقيق الأهداف المناخية لا ينبع بالضرورة من سوء نية أو تعنت سياسي متعمد، بل قد يعود إلى افتقار الدول للقدرات الفنية والمالية اللازمة للانتقال نحو اقتصادات نظيفة. وبناء عليه، تحولت لجان الامتثال في الاتفاقيات الحديثة من هيئات شبه قضائية تبحث عن الإدانة وتوقيع العقوبات، إلى منصات تشاورية تقدم الدعم التقني والحلول التمويلية لتشجيع الدول المتعثرة على تصحيح مسارها (7).

ثانياً ـ اتفاق باريس وهندسة "المساهمات المحددة وطنياً":

ويمثل اتفاق باريس للمناخ التجلي الأبرز لانتصار الواقعية السياسية على المثالية التشريعية، حيث تخلى المجتمع الدولي عن فكرة فرض حصص انبعاثات ملزمة من أعلى إلى أسفل، واعتمد بدلا من ذلك هندسة تصاعدية تقوم على "المساهمات

المحددة وطنيا". وتمنح هذه الآلية كل دولة حرية مطلقة في تحديد سقف التزاماتها بما يتوافق مع قدراتها التنافسية وخططها التنموية الداخلية، دون وجود أي تدخل يفرض عليها أرقاماً قسرية أو يقيد قرارها الاقتصادي السيادي (12).

ثالثاً ـ هشاشة الإلزام والاعتماد على التشهير الدبلوماسي:

ورغم أن هذا التنازل الجوهري عن صرامة الإلزام كان الثمن الحتمي لضمان انخراط الدول الكبرى التي أفشلت بروتوكول كيوتو سابقا، إلا أنه أفرز نظاما دوليا هشا. فهذا النظام يعتمد كليا على مبدأ التشهير الدبلوماسي والضغوط المعنوية التي تفتقر للفاعلية أمام حسابات الربح والخسارة. ففي ظل غياب أي آلية عقابية في حال إخفاق الدول في تحقيق الأهداف التي رسمتها لنفسها، تصبح المساءلة مجرد التزام أدبي يسهل التنصل منه متى ما تعارض مع المصالح القومية (12).

الفرع الثاني ـ تسليع البيئة وتسييس آليات التمويل المالي:

أولاً ـ إدماج أدوات السوق الرأسمالي وتجارة الانبعاثات:

أفرزت محاولات تجاوز المأزق التفاوضي توجها متزايدا نحو إدماج أدوات السوق الرأسمالي في صلب آليات إدارة الأزمات الإيكولوجية. وظهرت مفاهيم تجارة الانبعاثات الكربونية والضرائب البيئية كبدائل تعتمد على تحفيز الفواعل غير الحكومية، كالشركات متعددة الجنسيات، لتبني سياسات خضراء طمعا في تحقيق عوائد مالية عبر بيع فوائض حصصها. وتهدف هذه المقاربة إلى تسليع البيئة لتقليل التكلفة الاقتصادية لعملية الانتقال الطاقي وتقليص المقاومة السياسية الداخلية في الدول الصناعية ضد التشريعات البيئية (1).

ثانياً ـ تسييس الصناديق الخضراء واختلاف الرؤى بين الشمال والجنوب:

غير أن نقل التركيز نحو الأدوات المالية أدى إلى تسييس غير مسبوق لآليات الدعم والتمويل، وتحديدا الصناديق الخضراء المخصصة لمساعدة الدول النامية على التكيف. ففي حين تنظر دول الجنوب إلى هذه التحويلات المالية كاستحقاقات تعويضية ملزمة لسداد جزء من الدين التاريخي المترتب على قرنين من التلويث المفتوح، تسعى دول الشمال المانحة إلى إعادة تكييف هذه التدفقات المالية وتأطيرها كمنح طوعية واستثمارات مشروطة تندرج ضمن سياسات المساعدات الإنمائية. هذا التباين المفاهيمي يحول عمليات التمويل إلى ساحة معركة دبلوماسية مستدامة، تستخدم فيها القوى المانحة مقدراتها المالية كأوراق ضغط لفرض إملاءات جيوسياسية وفتح أسواق جديدة لشركاتها التكنولوجية في الدول المتلقية (8).

ثالثاً ـ استراتيجية "الربط بين القضايا" وتحويل البيئة لورقة مساومة:

كما تلجأ الدول النامية، في إطار تكتيكاتها المضادة، إلى استراتيجية "الربط بين القضايا" ، حيث تربط موافقتها على أي تدابير تقييدية جديدة بمدى التزام الشمال بضخ تمويلات إضافية وتسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة بشروط تفضيلية. وتؤدي هذه الاستراتيجية إلى تحويل حماية مقدرات الكوكب من غاية إنسانية بحد ذاتها إلى مجرد أداة مساومة وورقة ضغط في المفاوضات التجارية الموسعة، مما يعمق من حالة الشلل المؤسسي ويؤكد أن الإطار الحاكم لمنظومة المساءلة العالمية لم يعد نصا معياريا بقدر ما أصبح سوقا مفتوحة لتبادل المصالح وتكريس الهيمنة أو مقاومتها (4).

المبحث الثالث ـ العدالة التوزيعية وإشكالية التفاوت الهيكلي بين الشمال والجنوب:

تشكل معضلة العدالة التوزيعية حجر الزاوية في فهم التعقيدات السياسية التي تكتنف مسارات المساءلة العالمية. فلا يمكن مقاربة الأزمة الإيكولوجية الراهنة بمعزل عن التراكمات التاريخية للثورة الصناعية وما رافقها من هيمنة اقتصادية لدول الشمال على حساب استنزاف مقدرات دول الجنوب. هذا التفاوت الهيكلي العميق أفرز منظومة دولية تتسم باللامساواة، حيث تجد الدول النامية نفسها مطالبة بتحمل أعباء معالجة أزمات لم تكن الفاعل الرئيس في صياغتها، بل كانت في كثير من الأحيان ضحية لتبعاتها المباشرة وغير المباشرة (7).

المطلب الأول ـ الإمبريالية الإيكولوجية وجدلية المسؤولية والتنمية

الفرع الأول ـ الإمبريالية الإيكولوجية وتصدير الأزمات إلى الأطراف:

أولاً- ظاهرة تصدير الضرر وملاذات التلوث:

تتجسد اللامساواة الهيكلية بشكل صارخ فيما يصطلح عليه في الأدبيات السياسية النقدية بظاهرة "تصدير الضرر" أو "ملاذات التلوث". ففي ظل تصاعد الضغوط الداخلية من قبل حركات حماية البيئة وتنامي صرامة التشريعات الوطنية في الدول الرأسمالية المتقدمة، تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى نقل صناعاتها الاستخراجية والتحويلية شديدة التلويث خارج حدودها الإقليمية، متجهة نحو دول العالم الثالث بحثاً عن بيئة تشريعية متساهلة (3).

ثانياً ـ استغلال الهشاشة المؤسسية في دول الجنوب:

وتستغل هذه الكيانات الاقتصادية الكبرى حالة الهشاشة المؤسسية، والضعف التشريعي، والحاجة الماسة للاستثمارات الأجنبية ومشاريع البنية التحتية في الدول

النامية. ويؤدي هذا الاستغلال إلى تأسيس مراكز إنتاجية تفتقر لأدنى المعايير الحمائية، مما يساهم في تحويل مساحات شاسعة من دول الجنوب إلى مكبات مفتوحة للنفايات الخطرة ومسارح لانتهاكات بيئية ممنهجة تقوض أمنها الإنساني وتدمر بيئتها المحلية (3).

ثالثاً ـ التناقض الجيوسياسي والتنصل من المساءلة:

ويبرز التناقض الجيوسياسي هنا في كون الدول الصناعية الكبرى تستهلك المنتج النهائي وتراكم الأرباح الرأسمالية، في حين تتحمل الدول النامية الكلفة الباهظة للتدهور البيئي وتستنزف مواردها الطبيعية. وعندما تُطرح مسألة المساءلة في المحافل الدبلوماسية، تتملص دول الشمال من مسؤوليتها عن ممارسات شركاتها العابرة للحدود بحجة استقلالية الكيانات التجارية ومسؤولية الدول المضيفة عن تطبيق قوانينها الداخلية، وهو ما يكرس نمطا معاصرا من "الإمبريالية الإيكولوجية" التي تعيد إنتاج علاقات التبعية الاقتصادية تحت غطاء الاستثمار والشراكة الإنمائية (5).

الفرع الثاني ـ التصادم الدبلوماسي بين الإرث التاريخي وحقوق التنمية:

أولاً ـ سردية الجنوب والتمسك بمبدأ المسؤولية التاريخية:

تتخذ المواجهة الدبلوماسية بين المركز والأطراف طابعا حادا عند مناقشة معايير تقاسم الأعباء المستقبلية. فدول الجنوب، ممثلة في تكتلاتها التفاوضية الواسعة، تتبنى خطابا سياسيا صارما يرتكز على مبدأ "المسؤولية التاريخية". ويستند هذا الطرح إلى حقيقة علمية مفادها أن الغالبية العظمى من غازات الاحتباس الحراري المتراكمة في الغلاف الجوي هي نتاج مباشر لقرنين من التنمية الصناعية غير المقيدة في الدول الغربية، مما يضع عبء الإصلاح الأكبر على عاتق تلك الدول (9).

ثانياً ـ رفض الإجهاض المتعمد للحق في التنمية:

وبناء على هذه السردية، تجادل الدول النامية بشراسة بأن أي محاولة لفرض قيود انبعاثية متساوية اليوم تمثل إجهاضا متعمدا لحقها السيادي في تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر. وتصف دول الجنوب هذه المساعي الحمائية الغربية بأنها محاولة لـ"ركل السلم التنموي" لمنع الاقتصادات الناشئة من اللحاق بركب التقدم، مما يجعل من التوزيع العادل للأعباء والمسؤوليات شرطاً مسبقاً لا يمكن التنازل عنه لقبول أي التزام دولي حقيقي (9).

ثالثاً ـ استراتيجية الشمال وتحويل المساءلة لصراع طبقي دولي:

في المقابل، تتبنى دول الشمال استراتيجية تفاوضية تركز على الواقع الديموغرافي والاقتصادي الراهن، محذرة من أن إعفاء القوى الديموغرافية والصناعية الصاعدة

من الالتزامات الصارمة سيؤدي حتما إلى إفشال أي مسعى عالمي لضبط حرارة الكوكب. وتستخدم الدول المتقدمة نفوذها المالي والتكنولوجي لمحاولة فرض معايير استشرافية تتجاهل الإرث التاريخي وتركز حصرا على معدلات الانبعاثات الحالية والمستقبلية. هذا التصادم بين سرديتين متناقضتين يحول مفهوم المساءلة من التزام قانوني موضوعي إلى ساحة للصراع الطبقي الدولي، حيث توظف كل كتلة أوراق ضغطها الاستراتيجية لإعادة صياغة قواعد النظام العالمي بما يخدم بقاءها وتمددها (12).

المطلب الثاني ـ التحولات الجيوسياسية وصعود الفواعل الجديدة في حوكمة البيئة

يقف النظام العالمي اليوم على أعتاب تحولات جيوسياسية عميقة تنذر بإنهاء حقبة الأحادية القطبية وتؤسس لتعددية أكثر تعقيدا. وتلقي هذه التحولات بظلالها الكثيفة على مسارات حوكمة الشأن البيئي ومستقبل آليات المحاسبة والإلزام، مما يستوجب استشراف المآلات المحتملة لهذا الملف الشائك في ظل تغير هياكل القوة وتعدد الفاعلين.

الفرع الأول ـ صعود القوى البازغة وإعادة رسم معادلة النفوذ:

أولاً ـ نهاية الأحادية وإعادة هيكلة الخرائط التفاوضية:

تؤدي التحولات المتسارعة في موازين القوى الاقتصادية العالمية، وتحديداً الصعود اللافت لدول مجموعة "البريكس" والقوى الاقتصادية الناشئة، إلى إعادة رسم الخرائط التفاوضية في المحافل البيئية والمناخية. فلم تعد الدول الغربية المتقدمة تمتلك القدرة المطلقة على هندسة المواثيق الدولية بمفردها أو فرض إملاءاتها الأحادية على بقية دول العالم، مما يؤسس لمرحلة جديدة من التعددية القطبية في إدارة الملف الإيكولوجي وتوزيع الأعباء.

ثانياً ـ القدرة التعطيلية وفرض صيغ التعهدات الذاتية:

لقد أثبتت القوى البازغة قدرتها الفائقة على تشكيل كتل تفاوضية معطلة قادرة على إجهاض أي مبادرات أو تشريعات دولية تتعارض مع طموحاتها الاستراتيجية ومساراتها التنموية. وهو ما تجلى بوضوح تام في قدرة هذه الدول على تحجيم الطبيعة الإلزامية للاتفاقيات المناخية الحديثة، وإجبار النظام الدولي على قبول صيغ تعاهدية مرنة تعتمد على التعهدات الذاتية والمساهمات الطوعية بدلاً من القيود الصارمة المفروضة من أعلى (8).

ثالثاً ـ التحالف الضمني ومخاوف تمييع المساءلة:

إن هذا التوزع الجديد لمراكز القوة يفرض التخلي عن المقاربات المركزية الصارمة والتوجه نحو بناء توافقات مرنة تستوعب التباينات الحادة في المصالح القومية. غير أن هذا التوجه يثير مخاوف جدية من تمييع الالتزامات؛ حيث نلاحظ نشوء "تحالف ضمني" بين القوى الصناعية القديمة (الغربية) والقوى الناشئة، فرغم تناقضاتهما الظاهرية، يجمعهما هدف براغماتي مشترك يتمثل في الحفاظ على هوامش مناورة واسعة تحمي اقتصاداتها وصناعاتها الوطنية من أي مقصلة قانونية ملزمة أو مساءلة صارمة (2).

الفرع الثاني ـ صعود الفواعل من غير الدول واختراق جدار السيادة:

أولاً ـ الشلل الدبلوماسي وتنامي دور المجتمع المدني العالمي:

أمام حالة الشلل الدبلوماسي التي تعتري المنظومات الرسمية وعجزها عن تقديم حلول أو آليات مساءلة ناجعة، يشهد المسرح الدولي تناميا غير مسبوق في دور "الفواعل من غير الدول" ، وتشمل هذه الكيانات المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود، والشبكات الحقوقية، وحركات المجتمع المدني العالمي التي أخذت على عاتقها التصدي للتدهور الإيكولوجي ومحاولة سد الفراغ المؤسسي في منظومة الحوكمة البيئية العالمية.

ثانياً ـ أدوات الضغط البديلة والالتفاف على السيادة:

تلعب هذه الكيانات غير الدولية دورا محوريا في الالتفاف على جدار السيادة الوطنية، من خلال ابتكار وتفعيل أدوات ضغط بديلة تتجاوز القنوات الدبلوماسية الكلاسيكية. وترتكز هذه الأدوات بشكل أساسي على استراتيجيات التشهير الإعلامي، وحشد الرأي العام العالمي، وتوظيف سلاح المقاطعة الاقتصادية وحملات سحب الاستثمارات ضد الكيانات والشركات الكبرى الملوثة للبيئة، مما يشكل رادعاً اقتصادياً ومعنوياً بالغ التأثير (6).

ثالثاً ـ التقاضي الاستراتيجي وتأسيس مسارات المحاسبة الداخلية:

تسجل هذه المنظمات والشبكات اختراقات استراتيجية لافتة عبر لجوئها المتزايد إلى "التقاضي المناخي والبيئي" أمام المحاكم الوطنية، لاسيما في الدول الديمقراطية، لمقاضاة حكوماتها وشركاتها الكبرى بتهمة التقاعس عن حماية البيئة أو الإخلال بالوفاء بالتعهدات المناخية. وقد أسفرت هذه التحركات الاستراتيجية عن استصدار أحكام قضائية تاريخية تجبر السلطات التنفيذية على تسريع وتيرة خفض الانبعاثات، مما يؤسس لمسار محاسبة وطني داخلي يعوض جزئيا عن غياب سلطة الإلزام

الدولية، ويخلق حالة من التضافر العابر للحدود بين القضاء الوطني والنشاط الحقوقي العالمي لمحاصرة التجاوزات الإيكولوجية (10).

مناقشة فرضيات الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة قيمتها التحليلية من خلال إخضاع فرضياتها الأساسية والفرعية لاختبار الواقع السياسي والتاريخي للمفاوضات البيئية العالمية. وبناءً على ما تم تفكيكه في مباحث الدراسة، يمكن مناقشة مدى تحقق هذه الفرضيات على النحو الآتي:

أولاً ـ مناقشة الفرضية المركزية (أولوية الإرادة السياسية وتوازنات القوة على القصور التشريعي) :

انطلقت الفرضية المركزية من الادعاء بأن تعثر المساءلة البيئية ليس نتاجاً لـ"فراغ تشريعي" أو عجز في الصياغة القانونية، بل هو انعكاس لغياب الإرادة السياسية وتغليب المصالح السيادية والاقتصادية. وقد أثبتت مجريات التحليل (لاسيما في المبحثين الأول والثاني) صحة هذه الفرضية بشكل قاطع؛ فالنظام الدولي لا يفتقر إلى خبراء قانونيين قادرين على صياغة معاهدات محكمة، بل إن "الغموض البناء" واللغة الفضفاضة في الاتفاقيات البيئية هما "صناعة متعمدة" ومخرج دبلوماسي مقصود تلجأ إليه القوى الكبرى لتجنب الوقوع تحت طائلة الإلزام القانوني الصارم. كما تبين أن العقبات الفنية، مثل "صعوبة إثبات العلاقة السببية" في التلوث التراكمي العابر للحدود، لا تُستخدم كحواجز علمية بحتة، بل تُوظف كـ"دروع سياسية" تتذرع بها الدول الصناعية للتهرب من دفع فاتورة التعويضات، مما يؤكد رجحان المقاربة "الواقعية" التي ترى في البيئة متغيراً خاضعاً لحسابات القوة والمصلحة القومية قبل أي اعتبار أخلاقي.

ثانياً ـ مناقشة الفرضية الفرعية الأولى (التفاوت الهيكلي بين الشمال والجنوب وتسييس القضايا البيئية):

افترضت الدراسة أن اتساع الفجوة الهيكلية والتنموية بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامي يؤدي حتماً إلى تسييس مفرط للقضايا البيئية وتفريغ المعاهدات من محتواها الرادع. وقد تجلى إثبات هذه الفرضية بوضوح (في المبحث الثالث) من خلال الاصطدام العنيف بين سرديتين متناقضتين: سردية "المسؤولية التاريخية" التي يتمسك بها الجنوب لتحميل الشمال فاتورة قرنين من التلويث، وسردية "الالتزامات الشاملة" التي يدفع بها الشمال لتقييد الاقتصادات الناشئة. أثبتت المناقشة أن هذا الانقسام حول الملف الإيكولوجي إلى "صراع طبقي دولي" ولعبة مباريات صفرية؛ حيث لم تعد حماية الكوكب غاية بحد ذاتها، بل تحولت إلى "ورقة مساومة" تستخدمها

الدول النامية لانتزاع تنازلات في مجالات التمويل المالي ونقل التكنولوجيا (استراتيجية الربط بين القضايا)، وتستخدمها القوى الكبرى لمحاولة إدامة هيمنتها الاقتصادية وتصدير صناعاتها الملوثة للأطراف (الإمبريالية الإيكولوجية).

ثالثاً ـ مناقشة الفرضية الفرعية الثانية (التحول نحو الدبلوماسية التيسيرية كبديل مرن لآليات التقاضي):

نصت هذه الفرضية على أن انسداد أفق التقاضي التقليدي أمام جدار "السيادة الوطنية" سيدفع النظام الدولي مضطراً نحو تبني آليات "الدبلوماسية التيسيرية" والمحفزات الاقتصادية كمسار واقعي بديل. ومن خلال تحليل هندسة "اتفاق باريس للمناخ" والتحول نحو نموذج "المساهمات المحددة وطنياً" (في المبحث الثاني)، تأكدت صحة هذا المسار المتمثل في التخلي التام عن سياسة "الأوامر والسيطرة" والعقوبات الفوقية، لصالح التعهدات الطوعية والاعتماد على آليات السوق (كتجارة الانبعاثات). ورغم أن التحليل أثبت "هشاشة" هذا المسار لكونه يفتقر إلى الأنياب التنفيذية ويعتمد حصراً على "التشهير الدبلوماسي" والضغوط المعنوية، إلا أن المناقشة خلصت إلى أنه يظل –في ظل بنية النظام الدولي الراهنة– المخرج الوحيد المتاح لضمان إبقاء القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، الهند) داخل المظلة التفاوضية، متجاوزاً بذلك عقدة المساس بالسيادة التي لطالما أفشلت الاتفاقيات السابقة المتشددة.

تتقاطع مخرجات إثبات هذه الفرضيات لتؤكد حقيقة علمية أساسية في حقل العلاقات الدولية: إن محاولة إصلاح منظومة المساءلة البيئية عبر الإلحاح على إنشاء "محاكم دولية للبيئة" أو صياغة "نصوص قانونية أكثر صرامة" هي محاولات محكوم عليها بالفشل المسبق؛ لأنها تعالج العَرض وتتجاهل المرض. الحلول الناجعة تكمن حصراً في ابتكار "هندسة جيوسياسية واقتصادية" جديدة، تدمج المصالح التنموية والاقتصادية لكافة الأطراف ضمن مسارات الإدارة التضامنية للمخاطر، وتُفعل دور الفواعل من غير الدول (المجتمع المدني والقضاء الوطني) كأدوات ضغط موازية تلتف على الشلل الدبلوماسي الرسمي.

الخاتمة:

بعد رحلة استقصائية تحليلية غاصت في الأعماق الجيوسياسية لملف المساءلة عن التدهور الإيكولوجي، يتأكد لنا بوضوح أن الفهم الدقيق لهذه الإشكالية يستوجب تحريرها من الأطر الفقهية الجامدة، والنظر إليها كمعضلة في صميم "الاقتصاد السياسي الدولي". لقد برهنت الدراسة على أن العجز الهيكلي الذي يعتري المنظومة

العالمية في فرض عقوبات أو ضمان تعويضات عادلة، ليس ناتجاً عن فراغ تشريعي أو نقص في المهارة القانونية للصياغة، بل هو انعكاس دقيق وحتمي لطبيعة النظام الدولي الفوضوي الذي تسيره عقيدة المصلحة القومية، وهاجس المكاسب النسبية، وتوازنات القوى الخشنة والناعمة.

لقد تحولت مقررات الحد من المخاطر البيئية، في ظل هذا الواقع التنافسي الشرس والانقسام الهيكلي بين دول المركز والأطراف، إلى أوراق مساومة دبلوماسية وساحات لتصفية الحسابات التاريخية. وفي خضم هذا الصراع، يتم توظيف الثغرات المنهجية –كتعقيدات إثبات العلاقات السببية في التلوث التراكمي– كدروع تكتيكية تمنح الدول الملوثة غطاءً شرعياً للتهرب من استحقاقاتها. كما أسهم صعود القوى البازغة في كسر احتكار الدول الغربية لهندسة المعاهدات، مما دفع المنظومة الدولية نحو تبني آليات "القانون المرن" والتعهدات الطوعية، كخيار براغماتي يحفظ ماء الوجه الدبلوماسي ولكنه يفرغ المساءلة من محتواها الرادع.

إن استمرار الرهان على الأدوات التقليدية للتقاضي بين الدول أمام المحاكم الدولية – والتي تصطدم دوماً بجدار السيادة والولاية الاختيارية– هو رهان خاسر. ولن يشهد هذا الملف اختراقاً حقيقياً إلا متى ما تم الانتقال نحو استراتيجية استشرافية تركز على الإدارة التضامنية للمخاطر، وتتبنى أدوات تحفيزية، مع التعويل المتزايد على "الفواعل من غير الدول" لتفعيل مسارات "التقاضي الاستراتيجي" أمام المحاكم الوطنية، لخلق شبكة مساءلة لامركزية تجعل من حماية المشتركات العالمية خياراً ملزماً ومربحاً للجميع، بعيداً عن الهيمنة أو الابتزاز.

نتائج البحث:

بناءً على الطرح التحليلي وتفكيك المعطيات الواردة في ثنايا هذه الدراسة، أمكن استخلاص حزمة من النتائج العلمية الدقيقة المتمثلة في الآتي:

أولاً :تتحدد صياغة الالتزامات البيئية العالمية وفقاً لمحددات القوة والنفوذ بين الدول. وتعتبر الصياغات المبهمة والفضفاضة ("الغموض البناء") في المواثيق نتاجاً مقصوداً لمساومات دبلوماسية تهدف إلى حماية السيادة الوطنية وتجنب الالتزامات القطعية، وليست دليلاً على قصور فني لدى المشرع الدولي.

ثانياً :تعتمد الدول الصناعية الكبرى استراتيجيات تهرّب ممنهجة تستغل الصعوبات الموضوعية في إثبات "روابط السببية" وتقدير الخسائر التراكمية، لتحويل مسار

المساءلة من استحقاق قانوني وأخلاقي ملزم إلى جدل تقني وفني لا ينتهي، مما يعطل فاعلية أي تحرك قضائي.

ثالثاً :يمثل الانقسام البنيوي العميق بين دول الشمال والجنوب حول سردية "المسؤولية التاريخية" والحق في التنمية، المانع السياسي الأبرز أمام تأسيس نظام رقابي عادل. وقد أفرز هذا الانقسام ممارسات معاصرة لـ"الإمبريالية الإيكولوجية" عبر تصدير الصناعات الملوثة للأطراف، وتحويل المفاوضات إلى واجهة لصراع اقتصادي حول التمويل ونقل التكنولوجيا.

رابعاً :يشهد النظام الدولي انزياحاً حتمياً نحو آليات "الدبلوماسية التيسيرية"، و"القانون المرن"، وهندسة التعهدات الطوعية (كما في اتفاق باريس)، كبديل براغماتي عن آليات الإلزام الصارمة؛ وهو مسار يتجاوز عقدة السيادة ولكنه يترك كوكب الأرض رهينة لحسابات الربح والخسارة الآنية للحكومات.

خامساً :أثبتت الآليات الموازية واللامركزية، كصناديق التعويض التشاركية، وتنامي دور "الفواعل من غير الدول" (المجتمع المدني) في تفعيل "التقاضي الاستراتيجي المناخي" أمام المحاكم الوطنية، فاعلية أكبر في إحداث اختراقات قانونية واحتواء التجاوزات، مقارنة بقاعات المحاكم الدولية التقليدية المكبلة بالاعتبارات السياسية.

التوصيات :

تأسيساً على النتائج المستخلصة، وحرصاً على تقديم مقاربات عملية تسهم في زحزحة حالة الجمود الراهنة في حوكمة البيئة العالمية، يوصي الباحث بما يلي:

أولاً :ضرورة تحول بوصلة الدبلوماسية المتعددة الأطراف من التركيز على معارك التقاضي وإثبات الأخطاء الماضية (ذات الطبيعة الصفرية)، نحو بناء آليات تضامنية مسبقة لإدارة الكوارث، ترتكز على توسيع نطاق التأمين الإلزامي للأنشطة الخطرة وتفعيل الصناديق السيادية لتمويل جهود التكيف ومعالجة الخسائر.

ثانياً :أهمية بناء تكتلات دبلوماسية متماسكة بين دول "الجنوب العالمي" تتجاوز مجرد المطالبة بالتعويضات أو لعب دور الضحية، لتطرح مبادرات استراتيجية تربط بشكل عضوي بين التزامها بالمعايير البيئية وبين الحصول الفعلي على استثمارات ضخمة في البنى التحتية التكنولوجية والطاقات المتجددة.

ثالثاً :تعزيز مسارات "التقاضي الاستراتيجي الداخلي" ودعم المنظمات الحقوقية العابرة للحدود لتفعيل الاختصاص القضائي للمحاكم الوطنية في الدول المتقدمة

الديمقراطية، لتمكين ضحايا التلوث من ملاحقة الشركات متعددة الجنسيات في مقارها الرئيسية، تلافياً لتعقيدات مقاضاة الدول أمام الهيئات الأممية.

رابعاً :تأسيس "مرصد علمي دولي مستقل" يتمتع بحصانة سياسية ومالية تامة، تسند إليه مهام التوثيق الدقيق للانتهاكات، وقياس البصمات الكربونية، وتتبع مسارات التلوث العابر للحدود، لتشكيل مرجعية فنية حاسمة تسحب ذرائع "التشكيك العلمي" من يد الدول المتهربة وتدعم الموقف التفاوضي للضحايا.

خامساً :توجيه الباحثين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية نحو تكثيف الدراسات المستقبلية التي ترصد أثر تطبيقات "الذكاء الاصطناعي" والتقنيات الفضائية المتقدمة في كشف ومراقبة الانبعاثات الخفية، وكيفية توظيف هذه التكنولوجيا لكسر احتكار الدول للمعلومات وفرض سياسة "الأمر الواقع المعرفي" على الكيانات الملوثة.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

قائمة المراجع:

(1) أحمد أبو الوفا، القانون الدولي البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص 123.
(2) محمد بوعط، المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية، مطبوعة أكاديمية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2023، ص 178.
(3) ميلود زين العابدين قنصو، المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020، ص 41.
(4) بسام إبراهيم حمود، المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية في إطار العلاقات الدولية، دبلوم دراسات عليا، كلية العلوم السياسية، دمشق، 2019، ص 23.
(5) محمد حسن العبيدي، المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، 2018، ص 15.
(6) أحمد الطاهري، التطورات الحديثة في القانون الدولي البيئي، المجلة العربية للقانون الدولي، 2019، ص 156.
(7) محمد السيد، مناهج البحث في العلوم السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2018، ص 78.
(8) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2010، ص 215.
(9) بن سليمان عبد المالك، المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018، ص 234.

(10) عبد الله العليمات، المسؤولية الدولية في القانون الدولي المعاصر، دار وائل للنشر، عمّان، 2017، ص 45.
(11) نورا عبد الله الحمد، المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد حماية البيئة في أثناء النزاعات المسلحة، مجلة كلية القانون الكويتية الدولية، الكويت، 2023، ص 97.
(12) محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي: تغيير المناخ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 298.
(13) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 112.
(14) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمّان، الطبعة الرابعة، 2016، ص 184.
(15) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك (تقرير برونتلاند)، ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة (العدد 142)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 18.
(16) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 2015، ص 305.
(17) هشام الصادق، قانون البيئة الدولي، دار الأمان، الرباط، 2019، ص 89.
(18) محمود الخطيب، أسس المسؤولية الدولية، دار الفكر، دمشق، 2019، ص 78.
(19) ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 144.
(20) إبراهيم أحمد سعيد، المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي عبر الحدود، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، 2012، ص 65.
(21) محمد شوقي عبد العال، القانون الدولي للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 201.
(22) عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور الأمم المتحدة في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 118.
(23) محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 256.
(24) آمنة أمحمدي بوزينة، المسؤولية عن انتهاك قواعد حماية البيئة في القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2021، ص 145.